

٥ - الحالة في بوروندي

بوروندي أمر ضروري للاستقرار الطويل الأجل في منطقة البحيرات الكبرى، وسيكون له أثر إيجابي على الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى أنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أوصى بأن ينشر المجلس عملية لحفظ السلام متعددة الأبعاد تابعة للأمم المتحدة لدعم عملية السلام في بوروندي. وأشار إلى أن من المفترض أن تجرى الانتخابات في أقل من ثمانية أشهر، وشدد على أنه إذا كانت الأمم المتحدة ستوسع نطاق وجودها في البلد، فإن ذلك يتطلب الكثير من العمل في فترة وجيزة من الزمن. وسيشمل ذلك العمل التعجيل اللازم بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإحاق وإعادة الإدماج؛ ومنح الأولوية لجذب قوات التحرير الوطنية إلى عملية السلام؛ والتعامل مع مسألة المصالحة الوطنية، ولا سيما المشكلات الأساسية المتمثلة في الإفلات من العقاب و”الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان“ التي ارتكبتها جميع الأطراف في النزاع.

وَدُعِيَ ممثلًا بوروندي ورئيس الاتحاد الأفريقي إلى المشاركة في المناقشة. وكان الأمين العام حاضرا أيضا.

واستترعى الرئيس (باكستان) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(٣)؛ طُرح للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٥٤٥ (٢٠٠٤) الذي قرر المجلس بموجبه، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، جملة أمور منها:

قرر أن يأذن بنشر قوة لحفظ السلام في بوروندي، وأن يطلق على القوة اسم عملية الأمم المتحدة في بوروندي؛

القرار ١٥٤٥ (٢٠٠٤) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٤٩٧٥ المعقودة في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٩٧٥^(١)، المعقودة في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن بوروندي^(٢). وأشار الأمين العام في تقريره إلى أنه تم إحراز تقدم سياسي كبير نحو إنهاء الأعمال العدائية في بوروندي، وأن جماعة واحدة فقط من الجماعات المسلحة، هي قوات التحرير الوطنية (حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية)، ما زالت خارج عملية السلام. وأشار إلى أن الاتحاد الأفريقي، بدعم من القوات التي قدمتها إثيوبيا وجنوب أفريقيا وموزامبيق، كان له أثر كبير على عملية السلام من خلال نشر البعثة الأفريقية في بوروندي قبل التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار. وذكر أنه في ضوء الصعوبات اللوجستية والمالية الخطيرة التي واجهها الاتحاد الأفريقي، فقد طلب مساعدة الأمم المتحدة لكي تحل محل قوات حفظ السلام التابعة له في بوروندي، وهو طلب لقيَ دعما قويا من الحكومة. وحيث أن السلام الدائم في

(١) خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى الاجتماعات التي تناولها هذا القسم، عقد المجلس عددا من الاجتماعات الخاصة مع البلدان المساهمة بقوات في عملية الأمم المتحدة في بوروندي، عملا بالقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، المرفق الثاني، الفرعان ألف وباء. وعُقدت هذه الاجتماعات في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (الجلسة ٥٠٨٨)، و ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ (الجلسة ٥١٨٢)، و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ (الجلسة ٥٣١٠)، و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (الجلسة ٥٤٧٥)، و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (الجلسة ٥٦٠٤).

(٣) S/2004/410.

(٢) S/2004/210 و Add.1.

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥٠٢١ المعقودة في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤

في الجلسة ٥٠٢١، المعقودة في ١٥ آب/أغسطس
٢٠٠٤، أدلى الرئيس (الاتحاد الروسي)، ببيان باسم
المجلس^(٤)، وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

أدان بأشد لهجة المذبحة التي تعرض لها لاجئون من جمهورية
الكونغو الديمقراطية، والتي وقعت في أراضي بوروندي، في غاتومبا، في
١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤؛

وطلب إلى الممثل الخاص للأمين العام لبوروندي أن يقوم،
بالتعاون الوثيق مع الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو
الديمقراطية، بالثبوت من الحقائق وتقديم تقرير عنها إلى المجلس في
أسرع وقت ممكن؛

وأهاب بسلطات بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية
أن تتعاون بشكل فعال من أجل إحالة مرتكبي هذه الجرائم والمسؤولين
عنها إلى القضاء دون إبطاء؛

وأهاب بجميع دول المنطقة أن تكفل احترام سلامة أراضي
جيرانها؛

وأشار في هذا الصدد إلى إعلان مبادئ علاقات حسن
الجوار والتعاون الذي اعتمد في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر
٢٠٠٣؛

وطلب من عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة
الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مواصلة تقديم المساعدة
إلى السلطات البوروندية والكونغولية، بغية تيسير التحقيق وتعزيز أمن
السكان الضعفاء.

وقرر أن توضع عملية الأمم المتحدة في بوروندي تحت قيادة
الممثل الخاص للأمين العام، الذي يتولى رئاسة لجنة متابعة تنفيذ اتفاق
أروشا، وأن تتألف في البداية من القوات الحالية للبعثة الأفريقية في
بوروندي؛

وقرر كذلك أن تتألف عملية الأمم المتحدة في بوروندي
على أقصى تقدير من ٦٥٠ ٥ من الأفراد العسكريين، بينهم ٢٠٠
مراقب و ١٢٥ من ضباط الأركان، وما يصل إلى ١٢٠ من أفراد
الشرطة المدنية، فضلا عن عدد مناسب من الموظفين المدنيين؛

وطلب إلى الأمين العام أن يقوم، عن طريق ممثله الخاص
لبوروندي، بإدارة جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة في بوروندي
وتيسير تنسيق الأنشطة مع الجهات الوطنية والإقليمية والدولية الفاعلة
الأخرى، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، دعما للعملية الانتقالية، وأن يكفل
في الوقت نفسه أن يولي موظفو عملية الأمم المتحدة في بوروندي
اهتماما خاصا للمسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين وللاحتياجات
الخاصة للأطفال؛

وطلب كذلك إلى الأمين العام إبرام اتفاقات مع الدول
المجاورة لبوروندي لتمكين قوات عملية الأمم المتحدة في بوروندي من
القيام، عند الضرورة وفي إطار اضطلاعها بولايتها، بملاحقة المقاتلين
المسلحين عبر حدود كل منها؛

وحث المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة على أن
تواصل المساهمة في التنمية الاقتصادية لبوروندي؛

وقرر أن تنهض عملية الأمم المتحدة في بوروندي بولايتها
بالتعاون الوثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو
الديمقراطية، لا سيما فيما يتعلق برصد ومنع تحركات المقاتلين عبر
الحدود بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن تنفيذ
برامج نزع السلاح والتسريح؛

(٤) S/PRST/2004/30.

القرار ١٥٧٧ (٢٠٠٤) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٠٩٣ المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

في الجلسة ٥٠٩٣^(٥)، المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أدرج المجلس في جدول أعماله التقرير الثاني للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي^(٦). وأشار الأمين العام في تقريره إلى حدوث تقدم مطرد في عملية السلام، وتطورات كبيرة في القرار الذي اتخذته الغالبية العظمى من الأطراف البوروندية بتمديد الفترة الانتقالية في إطار الترتيبات القائمة لمدة ستة أشهر على الأقل، واعتماد جدول زمني انتخابي واضح المعالم، واعتماد دستور لما بعد الفترة الانتقالية يُطرح للاستفتاء الشعبي. وأعرب عن القلق إزاء عدة أمور، منها التوترات السياسية والاجتماعية الكبيرة؛ والتأخر في اعتماد التشريعات الرئيسية؛ واستمرار رفض قوات التحرير الوطنية الانضمام إلى عملية السلام؛ ونطاق انتهاكات حقوق الإنسان؛ وثقافة الإفلات من العقاب. وشدد على الحاجة الملحة إلى توطيد التعاون الإقليمي، ورحب بالقمة المقبلة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وقدم الأمين العام أيضا تقريرا إلى المجلس بشأن التقرير المتعلق بالتحقيق المشترك بين عملية الأمم المتحدة في بوروندي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان^(٧) في المذبحة التي وقعت في ١٣ آب/أغسطس وراح ضحيتها ١٥٢ لاجئا كونغوليا في مخيم غاتومبا للاجئين بالقرب من الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشار

إلى أنه على الرغم من التحقيق المستفيض، لم يكن هناك دليل واضح على من ارتكب تلك الفظائع، على الرغم من أن المحققين أعربوا عن اعتقادهم بأن قوات التحرير الوطنية قد شاركت في الهجوم، ولكن ليس من المرجح أنها ارتكبتة وحدها. وما زال التحقيق الوطني جاريا.

وأدى بيانات ممثلو إسبانيا وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية^(٨).

ودعا ممثلو كل من فرنسا وألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة إلى كسر حلقة انتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب في بوروندي. ورحب المتكلمون بعزم حكومة بوروندي على إحالة مذبحه غاتومبا إلى المحكمة الجنائية الدولية في أعقاب التحقيقات الداخلية الخاصة به، ورحبوا بدعم المجلس للجهود التي تبذلها الدول لوضع حد للإفلات من العقاب، التي شملت الجهود المبذولة بالتعاون مع المؤسسات والمحاكم الدولية، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية^(٩).

وأكد ممثل الولايات المتحدة أن السياسة العامة لحكومة الولايات المتحدة تتمثل في التأكد من أن مواطنيها، بمن فيهم أفراد قواتها المسلحة المشاركون في عمليات السلام، تشملهم الحماية من المقاضاة الجنائية أو أي تأكيد للولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. وأضاف أن وفده أيد القرار على أساس أنه لا يوجه عملية الأمم المتحدة في بوروندي، بأي شكل من الأشكال، إلى التعاون مع المحكمة أو تقديم الدعم لها، أو يشجعها على ذلك أو يأذن لها به،

(٥) في الجلسة ٥٠٤٢، المعقودة كجلسة خاصة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة وأجروا تبادلا بناءً للآراء مع رئيس بوروندي.

(٦) S/2004/902، المقدم عملا بالقرار ١٥٤٥ (٢٠٠٤).

(٧) S/2004/821.

(٨) دُعي ممثل بوروندي إلى الاشتراك في الاجتماع ولكنه لم يدل ببيان.

(٩) S/PV.5093، ص. ٢-٣ (فرنسا)؛ ص. ٤ (ألمانيا)؛ ص. ٥ (المملكة المتحدة)؛ ص. ٥-٦ (إسبانيا).

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥١٤١ المعقودة في ١٤ آذار/ مارس ٢٠٠٥

في الجلسة ٥١٤١، المعقودة في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، أدرج المجلس في جدول أعماله التقرير الثالث المقدم من الأمين العام بشأن عملية الأمم المتحدة في بوروندي^(١٢). وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن تمديد الفترة الانتقالية لمدة ستة أشهر الذي بدأ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر أتاح للأطراف البوروندية المضي قدما بعملية السلام على الرغم من بعض التأخير في الجدول الزمني للانتخابات. وكانت الحكومة الانتقالية قد سنت عددا من القوانين الهامة، بينها قانون إنشاء لجنة وطنية لتقصي الحقائق والمصالحة. وأشار أيضا إلى التقدم المحرز في مجالات أخرى، بما في ذلك الاستفتاء الوشيك بشأن الدستور الجديد، والإعداد للانتخابات، وبدء عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. وأعرب عن القلق إزاء التوترات السياسية الكبيرة في البلد، فضلا عن حجم انتهاكات حقوق الإنسان وثقافة الإفلات من العقاب. وأكد أيضا على أهمية مواصلة نفس المستوى من المشاركة الإقليمية والدولية لضمان استدامة السلام بعد الانتخابات.

ودُعِيَ ممثل بوروندي إلى المشاركة في المناقشة. وأدلى الرئيس (البرازيل) ببيان باسم المجلس^(١٣)، وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

رحب بموافقة شعب بوروندي على دستور فترة ما بعد المرحلة الانتقالية، من خلال الاستفتاء الذي أجري في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ والذي أعلنت نتائجه النهائية للتو؛

(١٢) S/2005/149، المقدم عملا بالقرار ١٥٧٧ (٢٠٠٤).

(١٣) S/PRST/2005/13.

وأنه لا يغير الولاية الحالية لعملية الأمم المتحدة في بوروندي فيما يتعلق بالتحقيق في انتهاكات القانون الإنساني^(١٠).

استرعى الرئيس (الجزائر) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(١١)؛ اعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٥٧٧ (٢٠٠٤)، الذي قرر المجلس بموجبه، متصرفا بموجب الفصل السابع من الميثاق جملة أمور منها:

قرر تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي على نحو ما حدده في قراره ١٥٤٥ (٢٠٠٤)، حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥؛

وحث جميع الحكومات والأطراف المعنية في المنطقة على نبد استخدام العنف أو التحريض عليه، وعلى الإدانة القاطعة لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وعلى أن تتعاون بنشاط مع عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومع الجهود التي تبذلها الدول بهدف وضع حد للإفلات من العقاب؛

وطلب من عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مواصلة تقديم المساعدة، في نطاق ولايتهما، إلى السلطات البوروندية والكونغولية، بغية تيسير اكتمال التحقيق في مذبحه غاتومبا وتعزيز أمن السكان الضعفاء؛

وطلب إلى الأمين العام أن يُبقي مجلس الأمن بانتظام على علم بتطورات الحالة في بوروندي وتطبيق اتفاق أروشا وتنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي، وبالإجراءات التي اتخذتها السلطات البوروندية بناء على توصيات المجلس لمكافحة الإفلات من العقاب، وأن يقدم تقريرا بشأن هذه التطورات مرة كل ثلاثة أشهر.

(١٠) المرجع نفسه، ص. ٣-٤.

(١١) S/2004/930.

جميع الأطراف البوروندية على بذل المزيد من الجهود لكفالة نجاح العملية الانتقالية والمصالحة الوطنية واستقرار البلد على المدى الطويل.

القرار ١٦٠٢ (٢٠٠٥) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥١٩٣ المعقودة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥

في الجلسة ٥١٩٣ المعقودة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥، أدرج المجلس في جدول أعماله التقرير الرابع للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي^(١٥). وذكر الأمين العام في تقريره أنه في الوقت الذي تحقق فيه تقدم مهم، فإن التقدم المحرز في عملية السلام كان بطيئا، مما أدى إلى تمديد إضافي للفترة الانتقالية، كما أن عملية الإصلاح لم تصبح بعد عملية لا يمكن العودة عنها. والمطلوب هو أن تتوافر الإرادة السياسية اللازمة لدى الأطراف البوروندية لإنجاز العملية الانتقالية، ولضمان الالتزام بالجدول الزمني للانتخابات وإجراء الانتخابات في بيئة سلمية. وانضم إلى رؤساء دول المبادرة الإقليمية في تأييد الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة لتيسير عقد اتفاق مع قوات التحرير الوطنية. وأعرب عن القلق إزاء استمرار التوتر السياسي، ومناخ الإفلات من العقاب، والآثار المدمرة لعبء الديون. وأشار إلى مساهمة عملية الأمم المتحدة في بوروندي في التقدم المحرز في عملية السلام، وأوصى بتمديد ولايتها.

وُدعي ممثل بوروندي إلى المشاركة في المناقشة. واسترعى الرئيس (الدائم) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(١٦)؛ اعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٦٠٢ (٢٠٠٥)،

(١٥) S/2005/328.

(١٦) S/2005/345.

وأهاب بجميع البورونديين أن يظلوا ملتزمين بمسار المصالحة الوطنية، حيث ما زال من المتعين اتخاذ خطوات أخرى؛

ودعا بصفة خاصة القيادة السياسية في البلد إلى العمل معا من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في القيام على وجه السرعة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة على الصعيدين المحلي والوطني؛

وشجع الجهات المانحة على مواصلة تقديم مساعداتها من أجل تحقيق هذا الغرض.

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥١٨٤ المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥

في الجلسة ٥١٨٤، المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥، دُعي ممثل بوروندي إلى المشاركة في المناقشة. الرئيس (الدائم)، أدلى ببيان باسم المجلس^(١٤)، وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

أحاط علما مع الارتياح بالإعلان الذي أصدره في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ رئيس بوروندي، وزعيم حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، وبوجه خاص بالتزام الطرفين بوقف الأعمال العدائية فورا، والاتفاق في غضون شهر على وقف دائم لإطلاق النار، وإجراء مفاوضات دون عرقلة العملية الانتخابية؛

وشارك في تفهم أن هذا الإعلان خطوة أولى من شأنها أن تسمح لقوات التحرير الوطنية بالاندماج بسرعة، عن طريق التفاوض، في العملية الانتقالية الجارية حاليا في بوروندي؛

وأثنى على الجهود التي تبذلها دول المبادرة الإقليمية، فضلا عن الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، من أجل النجاح في إحلال السلام وفي إنجاز عملية المصالحة الوطنية في بوروندي؛

وأكد من جديد أن وضع حد لمناخ الإفلات من العقاب في بوروندي وفي منطقة البحيرات الكبرى أساسية لتلك العملية، وحث

(١٤) S/PRST/2005/19.

إزاء البحث عن الحقيقة والعدالة؛ ومشاركة الأمين العام في مفاوضات مع حكومة بوروندي بشأن التنفيذ العملي للاقتراحات؛ وإجراء عملية تشاور واسعة القاعدة وحقيقية وشفافة مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الوطنية والمجتمع المدني من أجل إدراج آراء الشعب البوروندي.

ثم استمع المجلس إلى إحاطتين من الأمين العام المساعد للشؤون القانونية، ووزير العدل في بوروندي، أدلى في أعقابهما جميع أعضاء المجلس ببيانات.

وأشار الأمين العام المساعد للشؤون القانونية إلى المعلومات الأساسية عن الطلب المتعلق بإنشاء لجنة قضائية دولية للتحقيق، الذي شمل اللجان الدولية الأربع الأخرى التي أنشئت بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥، وكان إنشاء ثلاث منها بناء على طلب من المجلس. واقتصرت جميع هذه اللجان الأربع على الأحداث التي وقعت في عام ١٩٩٣، والانقلاب العسكري واغتيال الرئيس والحجاز التي أعقبت ذلك، ولكنها لم تتطرق إلى دورة القتل بين الأعراق، والتي بدأت في ستينات القرن الماضي. ولذلك، شدد على أن المطالبات بإنشاء لجنة تحقيق تمتد ولايتها القضائية الزمنية على مدى أربعة عقود من تاريخ بوروندي الحديث تعد نداء من أجل الإنصاف في إثبات وسرد الحقيقة التاريخية، ووضع مذابح جملة أمور، الولاية المقترحة وتشكيل لجنة تقصي الحقائق وكذلك الأساس القانوني المقترح. بموجب القانون البوروندي، وتكوين الدائرة الخاصة. ودعا أيضا إلى تقديم تمويل دولي لآلية المساءلة، واقترح على المجلس أن يكلف الأمين العام بإجراء مفاوضات مع حكومة بوروندي بشأن التنفيذ العملي لهذه المقترحات^(١٨).

الذي قرر المجلس بموجبه، متصرفا بموجب الفصل السابع من الميثاق جملة أمور منها:

قرر تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي حتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛

وطلب إلى جميع الأطراف البوروندي بذل المزيد من الجهود لكفالة نجاح العملية الانتقالية والمصالحة الوطنية واستقرار البلد على المدى الطويل، ولا سيما بالإحجام عن القيام بأي أعمال قد تنال من تماسك عملية اتفاق أروشا؛

وطلب إلى الأمين العام أن يواصل إطلاع المجلس في تقاريره عن الحالة في بوروندي على الإجراءات المتخذة من أجل مكافحة الإفلات من العقاب.

القرار ١٦٠٦ (٢٠٠٧) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٢٠٧ المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٢٠٣ المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها تقرير بعثة التقييم عن إنشاء لجنة قضائية دولية للتحقيق في بوروندي^(١٧). وأوصت بعثة التقييم في التقرير بإنشاء آلية مزدوجة: آلية مساءلة غير قضائية في شكل لجنة لاستحلاء الحقيقة، وآلية مساءلة قضائية في شكل دائرة خاصة ضمن نظام المحاكم في بوروندي. وأشار الوفد أيضا إلى أن الأمم المتحدة لن يمكنها المشاركة في إنشاء لجان التحقيق ثم تجاهل توصياتها، دون أن يقوض ذلك بشكل خطير مصداقية المنظمة في تعزيز العدالة وسيادة القانون. واقترح، في جملة أمور، أن تتبع الأمم المتحدة نهجا شاملا

.S/2005/158 (١٧)

(١٨) S/PV.5203، ص. ٢-٥.

مشروع قرار^(٢١)؛ اعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٦٠٦ (٢٠٠٥)، قرر المجلس بموجبه جملة أمور منها:

طلب إلى الأمين العام الشروع في مفاوضات مع الحكومة وإجراء مشاورات مع جميع الأطراف البوروندية المعنية بشأن كيفية تنفيذ توصياته، وتقديم تقرير إلى المجلس بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عن تفاصيل التنفيذ، بما فيها التكاليف والهيكل والإطار الزمني؛

وقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥٢٥٢ المعقودة في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٢٥٢، المعقودة في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥، دُعي ممثل بوروندي إلى المشاركة في المناقشة. وأدلى الرئيس (اليابان) ببيان باسم المجلس^(٢٢)، قرر بموجبه المجلس جملة أمور منها:

أحاط علما بانتخاب السيد بيير نكورونزيزا رئيسا لجمهورية بوروندي في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

وأشاد بروح السلام والحوار التي أبدتها الشعب البوروندي طيلة الفترة الانتقالية، كما أشاد بمشاركته المشجعة في العملية الانتخابية؛

وأهاب بجميع الأطراف احترام إرادة الشعب البوروندي والحكومة المنتخبة والالتزامات المتفق عليها خلال العملية الانتقالية؛

وشجع السلطات الجديدة على مواصلة نهج الاستقرار والمصالحة الوطنية وتعزيز الوثام الاجتماعي؛

وأكد من جديد، في هذا الصدد، ضرورة وضع حد لمناخ الإفلات من العقاب؛

وأعرب ممثل بوروندي عن تأييده لتوصيات بعثة التقييم، التي تلي الشواغل المزدوجة التي أعرب عنها المفاوضون السياسيون في أروشا، وشواغل الشعب البوروندي بأسره من أجل إثبات الحقيقة، وتقديم المذنبين إلى العدالة ومعاقبتهم. ومع ذلك، أكد أن صيغة لجنة تقصي الحقائق "لا تُبرز بالقدر الكافي الجانب المتعلق بالمصالحة" ولذلك، طلب إلى مجلس الأمن إعطاء الأولوية للمناقشات الجارية بشأن المصالحة الوطنية فضلا عن تحديد طرائق التمويل للآلية المزدوجة. وقال إن هناك أيضا حاجة إلى إجراء مشاورات واسعة النطاق تشمل جميع قطاعات المجتمع من أجل سماع صوت الشعب البوروندي، وشجع هذه القطاعات على دعم الآليات الجديدة للحقيقة والعدالة^(١٩).

وأيد معظم المتكلمين توصيات بعثة التقييم، وأعربوا عن دعمهم لأن يأذن مجلس الأمن للأمين العام بالشروع في مفاوضات مع حكومة بوروندي من أجل تنفيذ تلك التوصيات. ورحب معظم الممثلين بتصميم الحكومة البوروندية على القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب. وأكد بعض المتكلمين أيضا على أهمية المساهمة المقدمة من بلدان منطقة البحيرات الكبرى في عملية السلام في بوروندي.

وفي الجلسة ٥٢٠٧، المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أدرج المجلس مرة أخرى في جدول أعماله رسالة مؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام، يحيل بها تقرير بعثة التقييم^(٢٠). ودُعي ممثل بوروندي إلى المشاركة في المناقشة. ووجه الرئيس (فرنسا) الانتباه إلى

(١٩) المرجع نفسه، ص. ٥-٧.

(٢٠) S/2005/158.

(٢١) S/2005/396.

(٢٢) S/PRST/2005/41.

١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ولكنه لا يتوقع إجراء تخفيض فوري في القوام العسكري للبعثة، على الرغم من أن العنصر المدني سيخضع للتعديلات اللازمة.

ودُعِيَ ممثل بوروندي إلى المشاركة في المناقشة. وأدلى الرئيس (الفلبين) ببيان باسم المجلس^(٢٤)، وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

أحاط علما باقتراح الأمين العام إنشاء منتدى للشركاء بوصفه آلية دعم دولية؛ وأحاط علما أيضا بالإعلان المعتمد في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في نيويورك خلال مؤتمر القمة بشأن بوروندي؛

ورحب بقرار إنشاء منتدى لشركاء بوروندي، وشجع الممثل الخاص للأمين العام على إتمام المناقشات مع جميع الشركاء المعنيين من أجل إنشاء المنتدى في أقرب وقت ممكن؛

وكرر نداءه إلى أوساط الجهات المانحة لبذل جهود ثنائية ومتعددة الأطراف لدعم البلد.

القرار ١٦٤١ (٢٠٠٥) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٣١١ المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٣١١، المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله التقرير الخامس للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي^(٢٥). وأشار الأمين العام في تقريره إلى أنه على الرغم من الإنجازات التي تحققت، فإن الحالة العامة في بوروندي ما زالت هشة للغاية. وأكد أن الأولوية الفورية والأكثر إلحاحا هي ضمان وضع حد للتراعات المسلحة مع

(٢٤) S/PRST/2005/43.

(٢٥) S/2005/728، المقدم عملا بالقرار ١٦٠٢ (٢٠٠٥).

وأشاد بالمساهمة البالغة الأهمية للمبادرة الإقليمية من أجل السلام في بوروندي، والاتحاد الأفريقي، وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، في عملية السلام؛

وأهاب بجميع شركاء بوروندي الدوليين، بمن فيهم دول المبادرة الإقليمية والمناخون الرئيسيون، مواصلة ما أبدوه من التزام، وشجعهم على التوصل إلى اتفاق مع السلطات البوروندية بشأن الإطار الأنسب لتنسيق الدعم المقدم منهم إلى الإصلاحات الجارية، ولتوطيد السلام.

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥٢٦٨ المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٢٦٨، المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي^(٢٦).

ورحب الأمين العام في تقريره بالنجاح في إجراء الانتخابات الوطنية وتنصيب رئيس منتخب ديمقراطيا وإتمام العملية الانتقالية. وهنأ الرئيس البوروندي الجديد على انتخابه، وشجعه على مواصلة الالتزام بمبادئ الشمولية العرقية والسياسية. وأكد أنه على الرغم من الاتصالات الواعدة بين الحكومة الانتقالية وقوات التحرير الوطنية، فإن المفاوضات لم تسفر عن نتائج ملموسة. وأشار إلى التحديات الكبيرة التي تواجه الحكومة الجديدة، لا سيما استعادة السلام والاستقرار، فضلا عن الحاجة إلى مواصلة التفاوض مع قوات التحرير الوطنية من أجل إبرام اتفاق شامل لوقف إطلاق النار. وفي الختام، قال إنه يوصي بإنشاء المبكر لآلية دعم دولية بوصفها منتدى لشركاء بوروندي. وذكر أنه سيقدم توصيات بشأن حجم وولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي في مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية بحلول

(٢٦) S/2005/586.

إعادة الإعمار والتنمية. وأورد تفاصيل عن الحالة الأمنية والاقتصادية في البلد، وشدد على الحاجة الملحة إلى التعزيز المالي للوكالات المتعددة الأطراف، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، حتى يتسنى لها الانتقال من الدعم الإنساني إلى دعم التنمية. وأكد أن التحليل المشترك بين حكومة بوروندي وجمعية الأمم المتحدة في بوروندي أدى إلى اتخاذ قرار بالتوصية بانسحاب تدريجي، على نحو منظم، يبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وفي الختام، أوصى بأن تركز ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي القادمة على رصد الحدود بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ودعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن؛ ودعم حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وإزالة الألغام^(٢٨).

وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٦٤١ (٢٠٠٥) الذي قرر بموجبه المجلس، متصرفاً بموجب الفصل السابع من الميثاق جملة أمور منها تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، على أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

القرار ١٦٥٠ (٢٠٠٥) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٣٤١ المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٣٤١، المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله أيضاً التقرير الخامس للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في

(٢٨) S/PV.3313، ص. ٢-٤.

قوات التحرير الوطنية، وأشار إلى أن المجلس والمنطقة قد يودان إيلاء النظر الواجب في اللجوء إلى تدابير محددة الأهداف ضد بعض قادة قوات التحرير الوطنية الذين ما زالوا يعرقلون التوصل إلى حل سلمي. وأحاط أعضاء المجلس علماً، في جملة أمور، بإصلاح قطاع الأمن؛ وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والأزمة الاقتصادية والاجتماعية؛ والمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والدائرة الخاصة؛ والحالة الإنسانية. وفيما يتعلق بوتيرة انسحاب عملية الأمم المتحدة في بوروندي، حذر من انسحاب دولي متسرع أو سابق لأوانه، وشدد على الحاجة إلى التأكد من أن لا تتعرض للخطر المكاسب التي حققها الشعب البوروندي في الآونة الأخيرة.

ووجه الرئيس (الاتحاد الروسي) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(٢٦)، ورسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موجهة من ممثل بوروندي إلى رئيس مجلس الأمن^(٢٧). واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها وزير خارجية بوروندي.

وأكد ممثل بوروندي أنه، فيما يتعلق بالأمن، فإن السلام يسود جميع أنحاء البلد باستثناء بعض الجيوب، ولكنه أشار إلى أن قوات التحرير الوطنية رفضت الدخول في محادثات للانضمام إلى بقية شعب بوروندي على طريق

(٢٦) S/2005/741.

(٢٧) S/2005/736، التي يحيل بها تقرير حكومة بوروندي عن تطور ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي، الذي توجز فيه الحكومة اختتام المحادثات بين حكومة بوروندي وعملية الأمم المتحدة في بوروندي فيما يتعلق بطرائق الانسحاب التدريجي لقوات عملية الأمم المتحدة في بوروندي وغيره من مجالات التعاون.

وقرر أن يُبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥٣٩٤ المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٣٩٤، المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٦، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله التقرير السادس للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي^(٣٢). ولاحظ الأمين العام في تقريره أن الحكومة ركزت خطواتها الأولية على تعزيز الآفاق الطويلة الأجل للشعب البوروندي، وقدمت برنامجا تشريعيا طموحا. ومع ذلك، حذر من أن البلد ما زال يواجه أزمات إنسانية واجتماعية حادة، وحالة أمنية واقتصادية بالغة المشاشة. وأعرب عن رأي مفاده أن ثمة حاجة إلى نهج متعدد الجوانب من أجل حل مسألة قوات التحرير الوطنية، التي طال أمدها. وشجع قادة المبادرة الإقليمية لإحلال السلام في بوروندي وتيسير عملية السلام في بوروندي، على إعادة تنشيط الدعم الذي يقدمونه لعملية السلام تمهيدا لاختتامها. وأكد أن خطة انسحاب عملية الأمم المتحدة في بوروندي من بوروندي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وُضعت بالتشاور مع الحكومة، في أعقاب طلبها المحدد والقوي للانسحاب المبكر لوجود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ودُعِيَ ممثل بوروندي إلى المشاركة في المناقشة. وأدى الرئيس (الأرجنتين) ببيان باسم المجلس^(٣٣)، وفي جملة ما أورده المجلس في بيانه:

(٣٢) S/2006/163.

(٣٣) S/PRST/2006/12.

بوروندي^(٢٩). ودُعِيَ ممثل بوروندي إلى المشاركة في المناقشة. واسترعى الرئيس (المملكة المتحدة) انتباه المجلس مرة أخرى إلى الرسالة المؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ الموجهة من ممثل بوروندي^(٣٠)، وإلى مشروع قرار^(٣١). واعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٦٥٠ (٢٠٠٥)، الذي قرر بموجبه المجلس، متصرفا بموجب الفصل السابع من الميثاق الأمم المتحدة جملة أمور منها:

قرر تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي حتى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦؛

وأذن بنقل مؤقت لقوات ومعدات من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية بين عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يبدأ مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد من الشرطة المدنية في هاتين البعثتين؛

وأكد على أن أي فرد يُنقل سيظل محسوبا على الحد الأقصى المأذون به للأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في البعثة التي يُنقل منها ذلك الفرد، وعلى أن أي عملية نقل من هذا القبيل لن يترتب عليها تمديد لنشر الأفراد بعد انتهاء مدة ولاية بعثتهم الأصلية، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك؛

وحث الحكومة على إكمال تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

وحث الشركاء الدوليين العاملين على تنمية بوروندي؛ بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة المعنية، على مواصلة تقديم الدعم لإعادة إعمار ذلك البلد، وبخاصة من خلال المشاركة النشطة في مؤتمر المانحين المزمع تنظيمه في أوائل عام ٢٠٠٦؛

(٢٩) S/2005/728.

(٣٠) S/2005/736.

(٣١) S/2005/811.

القلق إزاء تزايد الانتقادات الوطنية والدولية الموجهة إلى النهج الذي تتبعه الحكومة تجاه الأحزاب السياسية ووسائط الإعلام المعارضة. ومن ثم فقد حث حكومة بوروندي على كفالة اتباع نهج مشاركة شامل وشفاف في عملية اتخاذ القرارات السياسية، وكذلك على دعم حرية التعبير، وعلى أن تظل منفتحة للحوار مع المجتمع المدني والأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة الآخرين. وفي الختام، أضاف أن تعزيز قدرة الجيش والشرطة مطلوب على وجه السرعة من أجل تقليص أي فراغ أمني إلى أدنى حد بعد رحيل الوحدات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي. وأخيراً، أعرب عن ترحيبه بالاتفاق المبرم بين الحكومة والأمم المتحدة بشأن المجالات ذات الأولوية لتوطيد السلام التي تتطلب مواصلة الحصول على دعم الأمم المتحدة. وشجع مجلس الأمن على إيلاء الاعتبار الواجب إلى توصيته الداعية إلى إنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة في بوروندي، مما من شأنه أن يشير إلى تحول في تركيز عمل الأمم المتحدة في البلد لكي يعكس التطورات الإيجابية في عملية السلام. وفي الوقت نفسه، أوصى بتمديد نهائي لولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

ودُعِيَ ممثل بوروندي إلى المشاركة في المناقشة. واسترعى الرئيس (الدائم) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(٣٥)؛ اعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٦٩٢ (٢٠٠٦)، الذي قرر بموجبه المجلس، متصرفاً بموجب الفصل السابع من الميثاق، جملة أمور منها:

قرر تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛

(٣٥) S/2006/456.

رحب بالبيانات التي أدلى بها مؤخراً أغاثون رواسا قائد قوات التحرير الوطنية في دار السلام، والتي أبدى فيها استعدادة للتفاوض من أجل إنهاء أعمال العنف؛

وحث الطرفين على أن يغتنما فرصة هذه المفاوضات بغرض إحلال السلام في كل أرجاء البلد؛

وشجع الأطراف البوروندية على المضي في إجراء الإصلاحات المتفق عليها في أروشا، مع الحفاظ على روح الحوار وتوافق الآراء وإشراك جميع الأطراف، مما يتيح نجاح العملية الانتقالية في البلد

ودعا دول المبادرة الإقليمية إلى مواصلة العمل مع السلطات البوروندية من أجل توطيد السلام في البلد والمنطقة؛

وشجع المجتمع الدولي - بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة - على مواصلة دعم السلطات البوروندية في أعقاب انسحاب عملية الأمم المتحدة في بوروندي على المدى الطويل.

القرار ١٦٩٢ (٢٠٠٦) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٤٧٩ المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٤٧٩، المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله التقرير السابع للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي^(٣٤). ورحب الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، بكل من قرار قوات التحرير الوطنية للتفاوض دون شروط مسبقة، وقرار الحكومة الشروع في محادثات مع هذه الجماعة المسلحة؛ والتوقيع في ١٨ حزيران/يونيه على اتفاق بشأن مبادئ التوصل إلى السلام الدائم والأمن والاستقرار في بوروندي؛ والاتفاق المعقود بين حكومة بوروندي والأمم المتحدة على المجالات ذات الأولوية في توطيد السلام. وأعرب أيضاً عن

(٣٤) S/2006/429.

طلب إلى الأمين العام أن ينشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، من أجل دعم الحكومة في جهودها لإحلال السلام الطويل الأجل والاستقرار في مرحلة توطيد السلام في بوروندي؛

وأهاب بحكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية أن تقوما، على وجه السرعة وبمحسن نية، بتنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار، الذي وقّعنا عليه في دار السلام في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وأن تواصلنا بذل جهودهما الرامية إلى حل المسائل التي لم تُحسم بعد بروح من التعاون.

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥٦٨٦ المعقودة في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٦٨٦^(٣٨)، المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله التقرير الأول للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي^(٣٩). وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن عملية الأمم المتحدة في بوروندي قد أُهّيت، وإلى إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي رسمياً، منذ تقريره الأخير. وأشار إلى أن الحالة العامة لا تزال هشة، إلا أن الحكومة اتخذت بعض الخطوات الإيجابية، بما في ذلك تحسين العلاقات مع وسائل الإعلام والمجتمع المدني؛ والالتزام بتحسين حالة حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد؛ وتعهد القيادة الجديدة للحزب الحاكم بالعمل بشكل شامل للجميع

(٣٨) دعا مجلس الأمن، في جلسته ٥٦٧٨، المعقودة كجلسة خاصة في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٧، الممثل التنفيذي للأمين العام لبوروندي. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها ممثل النرويج، بصفتها نائبة رئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، وبيان أدلى به ممثل بوروندي.

(٣٩) S/2007/287.

وقرر أن يمدد إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ الإذن بأن تُنقل مؤقتاً كتيبة مشاة كحد أقصى، ومستشفى عسكري و ٥٠ مراقبا عسكريا من عملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا للقرار ١٦٦٩ (٢٠٠٦)، مع نية تجديد هذا الإذن وفقا لما يقرره مجلس الأمن في المستقبل بشأن تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

ورحب باعتراف الأمين العام أن ينشئ مكتباً متكاملًا للأمم المتحدة في بوروندي.

القرار ١٧١٩ (٢٠٠٦) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٥٥٤ المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٥٥٤، المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أدرج المجلس مجدداً في جدول أعماله التقرير السابع للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي والإضافة المرفقة به^(٣٦). وفي الإضافة إلى التقرير، حدد الأمين العام ولاية وهيكل مكتب الأمم المتحدة المتكامل المقترح في بوروندي. وذكر أن إنشاء المكتب من شأنه أن يمكّن المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، من القيام بدور هام في المرحلة الحاسمة المقبلة في مجال تعزيز القدرات الوطنية على التصدي بفعالية للأسباب الجذرية للتراث وكذلك على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ودُعِيَ ممثل بوروندي إلى المشاركة في المناقشة. واسترعى الرئيس (اليابان) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(٣٧)؛ اعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٧١٩ (٢٠٠٦)، الذي قرر بموجبه المجلس جملة أمور منها:

(٣٦) S/2006/429 و Add.1.

(٣٧) S/2006/839.

ورحب بإعادة إحياء الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، وبعملية مؤتمر البحيرات الكبرى، وانضمام بوروندي الرسمي المرتقب إلى جماعة شرق أفريقيا.

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٧٨٦ المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧٨٦ المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وزير السلامة والأمن في جنوب أفريقيا وميسر عملية السلام في بوروندي، أدلى في أعقابها جميع أعضاء المجلس ببيانات.

وأبلغ ميسر عملية السلام في بوروندي المجلس باتفاق السلام الشامل الذي جرى التوقيع عليه بين حكومة بوروندي وقوات التحرير الوطنية، ولكنه أشار إلى عدد من المشاكل المستجدة وإلى إنشاء آلية مشتركة للتحقق والرصد بمشاركة قوات التحرير الوطنية، التي انسحبت منها لاحقاً. وفي حزيران/يونيه عُقد اجتماع بين رئيس بوروندي وقائد قوات التحرير الوطنية، جرى فيه الاتفاق على عدد من الخطوات بينها عودة قوات التحرير الوطنية إلى بوروندي. ومع ذلك، كان هناك انقسام في قوات التحرير الوطنية التي شهدت تخلي عدد من المقاتلين عن مواقعهم والسعي إلى الانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك هجمات ضد من يحاولون المغادرة. ودعا إلى المساعدة، باسم الاتحاد الأفريقي والمبادرة الإقليمية، من المجتمع الدولي والأمم المتحدة فيما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا سيما لأفراد قوات التحرير الوطنية الذين تقدموا لذلك بالفعل، وإلى الضغط على قيادة

وبروح تعاونية مع جميع الأحزاب السياسية. ورحب، ضمن جملة أمور، بإعادة إحياء الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، وانضمام بوروندي رسمياً إلى جماعة شرق أفريقيا؛ ومشاركة حكومة بوروندي في لجنة بناء السلام. وأعرب أيضاً عن قلقه إزاء الافتقار إلى الموارد، والقدرات المحدودة على الوفاء بالتوقعات العالية لشعب بوروندي من الفوائد الفورية للسلام، فضلاً عن المأزق الحالي في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل. وقال إن التزام الحكومة بدفع العملية إلى الأمام واستيعاب مطالب قوات التحرير الوطنية أمر جدير بالثناء.

ووجه الرئيس (الولايات المتحدة) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧ موجهة من ممثل فرنسا^(٤٠)؛ وأدلى ببيان باسم المجلس^(٤١)، وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

رحب بإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وبالدعم الذي يقدمه المكتب لعملية توطيد السلام؛

وحث حكومة بوروندي على تكثيف جهودها فيما يتعلق بجميع جوانب إصلاح قطاع الأمن ومعالجة مسألة انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد الأجهزة الأمنية، بطرق منها تقديم الجناة إلى العدالة، وشجع الشركاء الدوليين، بمن فيهم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وفقاً لولايته، على زيادة دعمهم لهذا الجهد؛

وحث الحكومة على زيادة جهودها الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

(٤٠) S/2007/92، يجيل بها استنتاجات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح فيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح في بوروندي.

(٤١) S/PRST/2007/16.

على البلدان المجاورة، بل يمكن أن يقوض الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي هناك، بما في ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتيجة لذلك، أعرب، على غرار ممثل الصين، عن تأييده للنداء من أجل المساعدة في التيسير^(٤٤).

القرار ١٧٩١ (٢٠٠٧) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٨٠٩ المعقودة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧٩٣، المعقودة في ٦ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله
التقرير الثاني للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل
في بوروندي^(٤٥). وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن الحالة
السياسية تدهورت إلى حد كبير خلال الفترة السابقة،
بسبب الأزمة الناجمة عن التوترات السياسية داخل الحزب
الحاكم وهو المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة
الدفاع عن الديمقراطية، واحتجاز رئيسه السابق. ويمثل
تدهور مجمل الحالة الأمنية، واستمرار انتهاكات حقوق
الإنسان مصدر قلق أيضا. ومع ذلك، فإن تعيين حكومة
شاملة لجميع الأطراف في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، فضلا
عن النتائج الإيجابية للحوار بين رئيس بوروندي والاتحاد من
أجل التقدم الوطني وجبهة الدفاع عن الديمقراطية في
بوروندي، تعد تطورات مشجعة في عملية توطيد السلام.
وأكد مجددا أن من الضروري أن تستأنف قوات التحرير
الوطنية مشاركتها في الآلية المشتركة للتحقق والرصد دون
تأخير أو شروط مسبقة. وشجع مجلس الأمن والاتحاد
الأفريقي على استكشاف سبل إضافية لدعم العملية، وأعرب

قوات التحرير الوطنية لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق
النار بالكامل^(٤٦).

ورحب معظم المتكلمين بتأليف حكومة وحدة
وطنية جديدة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧،
وباستئناف عمل البرلمان. ودعت أغلبية الممثلين، في جملة
أمر، إلى تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل بالكامل،
وإلى انضمام قوات التحرير الوطنية إلى عملية السلام، وعلى
وجه التحديد من أجل استعادة مكانها في إطار الآلية
المشتركة للتحقق والرصد، دون تأخير أو شروط مسبقة.
وأشاد عدة متكلمين بالجهود التي تبذلها حكومة جنوب
أفريقيا، ومبادرة السلام الإقليمية، وفرقة العمل الخاصة التابعة
للاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في
بوروندي، وميسر عملية السلام في بوروندي. وأعرب عدد
من المتكلمين عن تأييدهم لمشروع البيان الموجه إلى الصحافة
بشأن بوروندي الذي أعده وفد فرنسا.

ودعا ممثل جنوب أفريقيا لمجلس الأمن والمجتمع
الدولي إلى العمل على نحو موحد لدعم المبادرة الإقليمية
للسلام وبرامجها، كما دعا المجتمع الدولي إلى الضغط على
قوات التحرير الوطنية لمعاودة الانضمام إلى عملية السلام.
وأشار أيضا إلى أن من المهم أن يواصل مجلس الأمن تقديم
الدعم الكامل للعملية، تمشيا مع الفصل الثامن من ميثاق
الأمم المتحدة^(٤٣).

وأعرب ممثل الكونغو عن اعتقاده بأن الصعوبات
التي تكتنف هذه المنطقة دون الإقليمية تتمثل في أن من شأن
خطر اندلاع العنف من جديد أن يترتب عليه أثر حتمي

(٤٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (الكونغو) والصفحة ١٤
(الصين).

(٤٥) S/2007/682، المقدم عملا بالقرار ١٧١٩ (٢٠٠٦).

(٤٦) S/PV.5786، الصفحات ٢-٧.

(٤٣) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

اعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٧٩١ (٢٠٠٧)، الذي قرر بموجبه المجلس جملة أمور منها:

قرر تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، بصيغتها الواردة في القرار ١٧١٩ (٢٠٠٦)، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛

وشجع السلطات والجهات السياسية الفاعلة في بوروندي على مواصلة حوارها؛

وحث حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية على العودة إلى الآلية المشتركة للتحقق والرصد دون تأخير أو شروط مسبقة، وعلى القيام فوراً بإطلاق سراح جميع الأطفال المرتبطين به؛

ودعا الطرفين في الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى استئناف الأعمال العدائية، وكذلك إلى تسوية المسائل العالقة بروح من التعاون؛

وشجع فريقَ التيسير في الجنوب الأفريقي، ومبادرة السلام الإقليمية، والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين الآخرين على تعزيز الجهود المبذولة لدعم التعجيل في الإنجاز المبكر لعملية السلام بين حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية؛

وطلب إلى الأمين العام، بما في ذلك من خلال مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، أن يقوم بدور سياسي قوي في دعم عملية السلام؛

وشجع مكتب الأمم المتحدة المتكامل وفريق التيسير على التعجيل بمشاوراتهما بشأن التوصل إلى نهج مشترك لمعالجة مسألة الجنود الذين يُدعى انشقاقهم عن قوات التحرير الوطنية؛

وشجع حكومة بوروندي على مواصلة بذل جهودها لمواجهة التحديات التي تعترض توطيد السلام.

عن اعتقاده بأنه ينبغي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي أن يضطلع بدور أقوى في دعم عملية السلام بين حكومة بوروندي وقوات التحرير الوطنية، بتنسيق كامل مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها ممثل النرويج، رئيس تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام^(٤٦).

وأبلغ رئيس تشكيلة بوروندي أعضاء المجلس بأن لجنة بناء السلام أنجزت وضع إطار استراتيجي لبناء السلام في بوروندي واعتمدت آلية للرصد والتتبع من أجل ذلك الإطار. وأوصى أيضا بأن يرصد المجلس عن كثب الحالة في بوروندي، وبأن ينظر، عند الاقتضاء، في اتخاذ الإجراءات الملائمة بغرض التنفيذ الفعال لوقف إطلاق النار بحلول التاريخ المحدد^(٤٧).

وفي الجلسة ٥٨٠٩، المعقودة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أدرج المجلس مجدداً في جدول أعماله التقرير الثاني للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي^(٤٨).

ودُعِيَ ممثلي بوروندي إلى المشاركة في المناقشة. واسترعى الرئيس (إيطاليا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(٤٩)؛

(٤٦) دُعِيَ ممثل بوروندي إلى الاشتراك في الاجتماع ولكنه لم يبدل بيان.

(٤٧) انظر S/PV.5793، الصفحات ٢-٣.

(٤٨) S/2007/682.

(٤٩) S/2007/740.